محاولة لفهم العولمة

الدكتور: علي الغزو
كلية الآداب/ جامعة التحدي/ سرت

مقدمة

بانهيار التسوية الليبرالية المقيدة بين رأس المال والعمل في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بدأ المنحنى بانحدار نحو الليبرالية الجديدة على حساب دولة الرفاه الكينزية التي سادت في معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية[1].

حيث بدأ القلق المضني يراود مئات الملايين من البشر لكون النظام العالمي الجديد يؤدي وبطريقة (مشروعة وقانونية وديمقراطية وحتى أخلاقية) إلى وفاة 60 مليون كائن بشري من المجاعة أو سوء التغذية كل عام، ويعني هذا تكرار مأساة هيروشيما كل يوم[2].

وحتى تبقى الأفكار الاشتراكية التي طرحت في منتصف القرن الثامن عشر وطبقت ولم تثبت للمنافسة وقوة المثال مغيبة، طرحت الرأسمالية موضوع العولمة في المجال الاقتصادي وذلك بعد انهيار المعسكر الاشتراكي تحديداً، وأكدوا بأن العولمة صالحة للاقتصاد والثقافة والاجتماع كما هي صالحة للسياسة والزي والطعام، وكون خطابها مؤثراً وعميقاً وشاملاً أفرز

ككل الأفكار دعاة وخصوماً، فدعاتها يؤكدون أن بها مستقبل البشرية، ولا سيما أنها:

- تعمل على رفع كفاءة المشروعات الاقتصادية وزيادة انتاجيتها وقدرتها التنافسية.
- تسهم في تشجيع الاستثمارات المحلية والدولية بتوفير مناخ استثماري جاذب لها.
- تخفف العبء المالي عن الخزينة العامة بوقف التزاماتها بتقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة والخاسرة.
- تعمل على إعادة هيكلة المؤسسات العامة أو المشاريع التي يمتلكها القطاع العام بأساليب مختلفة[3].

أما خصومها فيرون أن تعزيز الكفاءة والتخصيص الأكثر ترشيداً للموارد الإنتاجية يؤدي إلى تأكيد مقولة كارل ماركس التي لم تثبت صحتها حتى العولمة بأنه في النظام الرأسمالي الغني يزداد غنىً والفقير يزداد فقراً.

الهدف:

تسليط الأضواء على العولمة وتوضيح وجهات النظر المختلفة فيها. وأثرها على العلاقات الدولية، وأدواتها في تحقيق أغراضها، كذلك محاولة استشراف المستقبل من خلال وجهات النظر لنتبين موقعنا.

أهمية الدراسة:

قبل العولمة اصطلح على تقسيم العالم إلى الشمال والجنوب. أو الشرق والغرب أو المركز والأطراف، والمفترض وبناء عليه أن نكون مع العولمة أو ضدها، يحدد ذلك موقعنا من التقسيمات أعلاه.

لكن الدراسة أوضحت أن دعاة العولمة قد يكونون في الشمال أو الأطراف أو الشرق، كما يمكن أن يكون خصومها كذلك، مضافاً إليه أن

دعاة العولمة أنفسهم ليسوا جميعهم متفقين على كيفية التعامل مع شعوبهم ومع الشعوب الأخرى، فآراءهم تصل إلى حد التناقضات التناحرية، وكلهم دعاة للعولمة. والمفترض أن تؤثر زيادة الدخل القومي إيجابياً على معيشة الأفراد، وفي عصر العولمة زيادة الدخل القومي لا تؤثر إيجابياً إلا على جزء يسير من السكان وقد أوضحت الدراسة ذلك.

هيكل البحث:

- ماهية العولمة.
- أسباب الربط بين العولمة والأمركة والهيمنة.
- طبيعة النظام الاقتصادي العالمي في ظل العولمة.
- الدَيْن العالمي، وشروط الدائنين.
- كيف ترى العولمة نفسها (هوياتها الأربع).
- إطلالة على تصورات العالم في القرن الجديد من خلال:

(أ) عالم واحد قائم على التعاون والانسجام يمثله طرح فرانسيس فوكوياما في نهاية التاريخ والإنسان الأخير.

(ب) عالم تشكل الهوية الحضارية فيه نماذج التماسك والتفكك والصراع يمثله طرح صموئيل هنتنغتون في صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي.

محاولة لفهم العولمة

بنهاية الحرب العالمية الثانية كان هناك ثلاثة نماذج من الأنظمة الاقتصادية السياسية في العالم.

أولاً: ـ النظام الرأسمالي:

وقد قامت دوله بالتدخل في الشؤون الاقتصادية، وتقديم الضمانات الاجتماعية المختلفة، وذلك لمواجهة المنافسة في الدول الاشتراكية ومجاراة

الضغوط الشعبية، وقد تراجع دور الدولة أمام الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

ثانياً: ـ النظام الاشتراكي:

وقد حقق قفزات هائلة في بداياته، وقدم خدمات للسكان تمثلت في الصحة والتعليم والعمل، وقد تراجع أيضاً دور الدولة فيه نتيجة لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية أدت إلى انهيار كثيرٍ من الأنظمة الاشتراكية.

ثالثاً: ـ البلدان النامية:

قامت حركات التحرر فيها على إقامة أنظمة سياسية غايتها رفع مستوى معيشة الشعب وتعزيز الاستقلال، وتراوحت هذه الأنظمة بين المنهج الاشتراكي وبين الاندماج في إطار السوق الرأسمالي العالمي، وفي الحالتين كان للدولة نصيب في التدخل في الشؤون الاقتصادية وتقديم بعض الخدمات الاجتماعية وقد اضطرت في معظمها للتراجع عن قسم كبير منها نتيجة الأزمات التي مرت بها.

ونتيجة للأزمات التي مرت بالدول الاشتراكية وما رافقها في ضعف اليسار وبانهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي فشل الأنظمة الاشتراكية كنماذج للتدخل في الاقتصاد أو توجيهه، وكفالة الخدمات العامة تراجعت سياسات التدخل إلى حدها الأدنى، ومنذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات «أضحى اللجوء إلى اقتصاد حرية الأسواق محور عمل دعاة الليبرالية الجديدة*، وقد أسهمت العوامل الآتية في تدعيم توجيهات الليبرالية الجديدة[4]، وإكسابها قوة:

- وجود الولايات المتحدة على قمة النظام الرأسمالي بجميع ما تمثله من قوة عسكرية واقتصادية وإعلامية فاعلة على الصعيد العالمي.
- التقدم التكنولوجي وخاصة في وسائل الاتصال والصناعات الالكترونية وقد قام بدوره لخدمة أسواق المال والاعلام.

- دور الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الكبرى، وأهمها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية.

وتقوم هذه المؤسسات بتطبيق الأفكار الليبرالية الجديدة على الأرض من خلال ما يدعى ببرنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد والخصخصة التي تطبق في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بحجة حرية الأسواق والعولمة، فما هي العولمة؟

يتفق الباحثون على أن العولمة «مزيج متباين من الروابط والعلاقات المتداخلة التي تتجاوز الدولة القومية، وهو ما يصنع النظام العالمي الجديد، إنها تحديداً عملية يمكن أن يترتب عليها أن يكون للأحداث والقرارات والأنشطة - في جزء ما من العالم -، نتائج مهمة بالنسبة إلى الأفراد والجماعات في أجزاء أخرى بعيدة من الكرة الأرضية[5].

هذا ما يتفق عليه الباحثون أما المختلف حوله فهو إعطاء تعريف مانع جامع للعولمة، فهذا أمر من الصعوبة بمكان وذلك لعدة أسباب، وهي:

الأول: أن تعبير العولمة يدل على مفهوم نظري مجرد، وتعريف المفاهيم المجردة أصعب بكثير من تعريف الأشياء المحسوسة.

السبب الثاني: أن العولمة تخص العلوم الاجتماعية، وفي العلوم الاجتماعية يصعب إعطاء تعاريف موضوعية كون التعريف لا بد أن يتأثر بشخصية صاحبه، وبعقيدته الفقهية، وآرائه السياسية.

والسبب الثالث: أن كل تعريف لا بد أن يترك جزءاً من صفات المعرف خارج التعريف مهما حاول واضعه أن يكون جامعاً وكاملاً.

وانطلاقاً من هذه التحفظات التي ذكرناها، إليكم مجموعة من التعاريف للعولمة نبدأها بتعريف د. برهان غليون الذي يقول فيه بأن العولمة (تعني انتقال المعلومات وسرعتها إلى درجة أصبحنا نشعر أننا نعيش في عالم واحد وموحد) وفي موضع آخر يقول بأن العولمة تعني بالضرورة الأمركة إذا فهمنا

من الأمركة أرجحية المساهمة الأمريكية في الإنتاج الثقافي، المادي، والمعنوي، الذي يملأ وسوف يملأ الفضاء العالمي الجديد الذي أنشأته ثورة المعلومات، وفي تعقيبه على ورقة د. سمير أمين حول العولمة يقول بأن (العولمة هي ثمرة تطورات موضوعية مرتبطة بالثورة التقنية العلمية، لكن هذه التطورات ليست مستقلة عن استراتيجيات الدولة من جهة ولا تعمل من دون الأهداف التي تحددها لها من جهة أخرى ص 170)[6].

أما د. سمير أمين فتعني له العولمة «التطور العام الذي أدى إلى تبلور وسائل جديدة للسيطرة على الصعيد العالمي متمثلة في احتكار التكنولوجيا الرفيعة، احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي، احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة، احتكار وسائل الإعلام على صعيد عالمي، احتكار الوسائل العسكرية التي تتيح التدخل (من بعيد) دون الخوض في عمليات حربية طويلة ومكلفة»[7].

أما محمد عابد الجابري فيعرف العولمة عدة تعريفات منها: (العولمة تشتمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال... الخ). العولمة هي (ما بعد الاستعمار)، العولمة هي «امبراطورية الرأسمال النقدي المستقل عن الرأسمال الصناعي والبضاعي»[8].

ويرى د. صادق جلال العظم أن العولمة تعني «حقبة التحول الرأسمالي للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافىء»[9].

أما د. حسن حنفي «فيرى بأن العولمة هي أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التي تعبر عن المركزية الأوروبية في العصر الحديث، وهي الاسم الحركي للأمركة»[10].

الأمركة التي يستخدمها توماس ل. فريدمان كمرادفة للعولمة[11]، وهو مدافع منحاز لكليهما.

والآن لماذا هذا الربط بين العولمة والأمركة والاقتصاد والهيمنة.

تشير الدراسات إلى أن مفهوم العولمة، ظهر في مجال الاقتصاد أولاً للتعبير عن ظاهرة آخذة في التفشي في العقود الأخيرة، ظاهرة اتساع مجال، أو فضاء الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها، ويرى بعض الباحثين أن تاريخ هذه الظاهرة بدأ فقط مع طغيان الصبغة المالية في الرأسمالية، هذا بينما يرى آخرون أن هذه الظاهرة تتويج لمسلسل من التطور والتوسع الاقتصادي يرجع منطلقه إلى القرن الخامس عشر، إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة، ويتمثل هذا التتويج فيما وفرته التكنولوجيا الحديثة في مجال وسائل الإعلام، وإمكانية خلق سوق عالمية واحدة تعمل على توفير نفس المنتوجات بأسعار متقاربة، وبالتالي توحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي)[12].

(والقطيع الذي لا ترتجي منه الرحمة)[13] على حد تعبير توماس فريدمان تجاوز حدود الدولة القومية وقلص عدد الفاعلين وركز الثروة في أيدي السادة الفعليين للعالم الجديد، عالم العولمة، من هنا يتضح (أن أول مظاهر العولمة هو تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في يد مجموعات قليلة العدد، وبالتالي عزل الباقي أو إقصاؤه بالمرة)[14] بحجة حزمة الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف من حيث المبدأ تعزيز الكفاءة والتخصيص الأكثر ترشيداً للموارد الإنتاجية استناداً إلى آلية السوق.

إن هذا الهدف يتحقق من خلال تعطيل واسع للموارد البشرية والمادية، والمقابل «لكفاءة الاقتصاد الجزئي» هو التقشف المبرمج على مستوى الاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن من الصعب تبرير هذه التدابير على أساس الكفاءة وتخصيص الموارد[15] إلا بالنظر إليها من خلال ما يراه «هنتنغتون» هو أن الولايات المتحدة أمة ذات رسالة تعتقد بأن الشعوب غير الغربية يجب أن تلتزم بقيمها الديمقراطية: السوق الحرة، الحكومة

المحدودة، حقوق الإنسان وحكم القانون، ومن خلال صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تعمق مصالح الغرب الاقتصادية تفرض سياسات اقتصادية على الأمم الأخرى يعتقد بأنها ملائمة لها[16].

وإن كان الاعتقاد بأن تبنى الشعوب غير الغربية القيم والمؤسسات والثقافة الغربية أمر غير أخلاقي[17] كما يقول بعد 200 صفحة، فإن برامج التكييف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي كشروط مسبقة لمنح الديون أو لإعادة التفاوض عليها منذ أوائل الثمانينات أدت إلى إفقار مئات الملايين من الناس، وزعزعة العملات الوطنية، وانهيار القوة الشرائية. وظهور المجاعات وإغلاق العيادات وباختصار إلى تدمر اقتصاديات البلدان النامية، والدول الغنية ليست مستثناة من عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، والنتائج تتمثل في البطالة، وانخفاض الأجور وتهميش قطاعات عريضة من الناس[18].

وتمكنت صفوة اجتماعية متميزة في أرجاء المعمورة، من تركيز الثروة على حساب الأغلبية العظمى من السكان، وتبدى تقسيم ثلاثي للسلطة يستند إلى تدعيم متبادل بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية*، ولم يعد إنفاذ التعليمات السياسية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي معلقاً على وثائق ليست ملزمة قانوناً، بل كرست مواد اتفاق منظمة التجارة العالمية إنفاذ المشروطيات وفقاً للقانون الدولي[19] وتطبق وصفة الصندوق المتمثلة في التقشف في الميزانية وتخفيض سعر العملة وتحرير التجارة والخصخصة في أكثر من مائة دولة من البلدان النامية.

وتهز المديونية السيادة من أركانها، وتوضع البلدان التي لا تتوافق مع (أهداف الأداء) في القائمة السوداء، ورغم أن سلامة الحكم وإجراء الانتخابات شروط مضافة يفرضها المانحون والدّائنون، فإن طبيعة الإصلاحات الاقتصادية تتطلب مساندة العسكريين والدول المسلطة، وقمع

التمردات المناهضة لبرامج التكييف الهيكلي بقسوة (ففي كاراكاس فنزويلا، 1989 وكانت الاضطرابات قد اشتعلت نتيجة ارتفاع سعر الخبز بنسبة 200٪، وصل عدد القتلى إلى مائتي شخص في الأيام الثلاثة الأولى فقط)[20]. وفي نيجيريا عام 89 أدت الاضطرابات إلى إغلاق ست من جامعات البلاد، وفي تونس عام 84 وفي الأردن عام 93 أدت الاضطرابات إلى خسائر مادية جسيمة، أما أندونيسيا فمثال واضح غني عن البيان. وتؤثر برامج التكييف الهيكلي على معيشة أكثر من أربعة مليارات شخص تأثيراً مباشراً، وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي تحت توجيه المؤسسات المالية الأقوى يطال أكثر من 70٪ من سكان العالم.

فما هي طبيعة هذا النظام الاقتصادي العالمي المتفتح؟ وعلى أي أساس من الفقر العالمي وعدم المساواة يقوم؟

تفيد الإحصاءات أنه مع نهاية القرن وصل سكان العالم إلى ستة مليارات أو يزيد منهم خمسة مليارات يعيشون في البلدان الفقيرة (وفي حين أن البلدان الغنية التي يعيش فيها نحو 20٪ من سكان العالم تسيطر على ما يقرب من 80٪ من إجمالي الدخل العالمي[21] فإن 56٪ من سكان العالم قد تلقوا عام 1993 ما يقرب من 5٪ من إجمالي الدخل العالمي، أي أقل من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا وأراضيها فيما وراء البحار، ويبلغ إجمالي ناتج كل أفريقيا جنوب الصحراء والتي يزيد عدد سكانها عن ستمائة مليون نسمة ما يقرب من نصف إجمالي ناتج ولاية تكساس[22].

وفي كثير من بلدان العالم المدينة انخفض الدخل الحقيقي لأكثر من 60٪، ففي نيجيريا انخفض الحد الأدنى للأجور بنسبة 85٪ في مجرى الثمانينات، وفي البيرو (حيث 50٪ من الأراضي تحت سيطرة 7٪ من المالكين)[23] ارتفعت أسعار الوقود إحدى وثلاثين مرة في يوم واحد، في الحين نفسه زاد سعر الخبز اثنتي عشرة مرة وعليه هبط الحد الأدنى للأجور

بأكثر من 90٪ بالمقارنة مع مستواه في منتصف السبعينات.

وفي حين تتوحد الأسعار على المستوى العالمي فإن الأجور في العالم الثالث وأوروبا الشرقية أدنى 70 مرة عنها في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يمكن استئجار الجامعي الفيتنامي مقابل 15 دولاراً في الشهر و20 دولار في كل من بولندا والمجر وفي المقابل يحصل العامل في مصانع السيارات الألمانية على أجور تبلغ 28 دولار أمريكياً في الساعة)[24].

هذا في حين أن ستة ملايين عامل ألماني لم يجدوا فرصة دائمة للعمل عام 1996، وهذا العدد هو أعلى رقم يسجل منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، والمتوقع أنه في تزايد مستمر[25] والواضح أن تفاوتات الدخول في ارتفاع مطرد (إذ حسبما يقول تقرير التنمية البشرية لمنظمة الأمم المتحدة في عام 1998، أنه 1960 كان دخل العشرين في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في أغنى الدول يعادل 30 ضعفاً من دخل العشرين في المائة من أفقر سكان العالم، أما في عام 1995، فقد أصبح دخل هذه الـ20٪ الأغنى 82 ضعف الأفقر.

وتستند تفاوتات الدخول بين الأمم إلى تفاوتات بالغة الاتساع في الدخول داخل الأمم، ففي البرازيل على سبيل المثال، فإن الـ50٪ الأفقر في سكان البلاد كانوا يحصلون على 18٪ من الدخل القومي عام 1960، أما في عام 1995 فقد أصبح ما يحصلون عليه 11,6٪.

وفي روسيا أصبح أغنى 20٪ في السكان يحصلون عام 1999 على 11 ضعف ما يحصل عليه أفقر 20٪ من الدخل القومي[26].

أما في المغرب فإن 3٪ من السكان يسيطرون على 85٪ من ثروة البلاد[27].

من جانب آخر ففي عام 1999 كان يستهلك أغنى خمس دول من سكان العالم 58٪ من إجمالي الطاقة في حين استهلك أفقر خمس دول أقل

من 4٪ وأصبح لدى أغنى خمس دول 74٪ من جميع الخطوط الهاتفية وأفقر خمس دول لديهم 1,5٪، حيث يوجد في الولايات المتحدة والسويد 600 خط تليفوني لكل 1000 شخص في حين يوجد في تشاد خط تليفون لكل ألف شخص صحيح أن هناك أسباباً كثيرة وراء الفجوة، ولكن هذا ليس مبرراً لـ500 ألف مصري يعيشون في مقابر القاهرة، وعلى بعد خمسة أميال منهم نادي للجولف تذكرته تساوي 165 دولاراً للفرد، في حين دخل الفرد في مصر عام 98 كان يساوي 1410 دولارات، أي ما يكفي لتسع دورات جولف)[28].

هذا التفاوت في الدخول لا يقتصر على الدول النامية (ففي الولايات المتحدة تشير الإحصاءات إلى أن دخول أفقر خمس من سكانها انخفض بنسبة 21٪ في الفترة ما بين 1979 ـ 1995 في حين قفزت دخول أغنى خمس من الأسر العاملة بنسبة 30٪ في الفترة ذاتها.

وفي عام 1998 أكدت المصادر أن أمريكا بها 170 ملياردياً في حين كان عددهم 13 في عام 1982[29].

ويقول فوكوياما، إنه بالمقارنة مع القرن التاسع عشر حيث كان أمريكي واحد من بين أربعة أو خمسة هو سيد نفسه في العمل، هذه النسبة لم تعد اليوم سوى واحد من عشرة[30].

وفي فرنسا مثلاً تفيد الإحصاءات أن عشرين بالمئة من الفرنسيين يتصرفون فيما يقرب 70٪ من الثروة الوطنية، بينما 20٪ من الفرنسيين المصنفين في أسفل سلم الفقر لا ينالون من الدخل الوطني سوى بنسبة 6٪ فقط[31].

وعلى المستوى الفردي تفيد الإحصاءات أن ثروة بيل جيتس وصلت إلى ما يوازي إجمالي دخل 106 ملايين نسمة من أفقر الأمريكيين[32].

هذا وإن (ثروة 3 أشخاص الأكثر غنى في العالم تفوق الإنتاج السنوي لثمان وأربعين دولة هي الأكثر فقراً على كوكبنا)[33].

وفي تقرير للأمم المتحدة أن (358) شخصاً من كبار الأثرياء في العالم يساوي حجم مصادر ثروتهم النقدية حجم المصادر التي يعيش منها ملياران وثلاثمائة مليون شخص من فقراء العالم[34].

وفي رواية أخرى 2,0 من سكان المعمورة[35] وتقرير آخر يؤكد بأن الثروة العالمية لنادي الملياردريرات العالمي، الذي يضم نحو 450 عضواً تجاوزت كثيراً إجمالي الناتج المحلي المشترك لمجموعة البلدان منخفضة الدخل التي يقطنها 56٪ من سكان العالم[36].

وفي هذا الصدد يقول فوكوياما (لقد قامت الاعتراضات القائلة إن الأجور متدنية بشكل فاضح في آسيا وإن الحكومات تمارس سياسات تعسفية لكبح الطلب الداخلي للمستهلكين.. إلا أن إعادة توزيع المداخيل بدأ يتعادل بسرعة من بلد لآخر، عندما بلغت هذه البلدان مستوى معيناً من الازدهار، ويعطى مثالاً على ذلك تايوان وكوريا الجنوبية حيث كان دخل 20٪ من السكان المنتمين للطبقات العليا يعادل 15 مرة دخل الـ20٪ من الطبقات الدنيا عام 1952، فإن هذه النسبة هبطت إلى أربع مرات ونصف عام 1980)[37].

في حين يؤكد الجابري أن الغنى والثروة ارتفعت بنسبة 60٪ في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1975 ـ 1995، غير أن المستفيدين من هذا الارتفاع الكبير في الغنى والثراء لا يتجاوز عددهم نسبة واحد 1٪ من الشعب الأمريكي[38].

(وإذا كان معدل الحياة قد بلغ 80 سنة عند أبناء الطبقة العليا من الأغنياء فهو لا يتعدى الـ40 سنة عند أبناء الطبقة الأكثر فقراً حسب تقرير الأمم المتحدة)[39].

الدين العالمي/ وشروط الدائنين

وفقاً لمصالح الدائنين واستجابة لشروطهم قامت الدول المدينة بتوجيه

سياستها الوجهة (المناسبة)، وبالرغم من إعادة الجدولة والهيكلة فإن أعباء الديون قد زادت بثبات منذ الثمانينات وحتى الآن، حيث تشير المصادر إلى أن إجمالي الدين القائم طويل الأجل للبلدان النامية كان نحو (62 مليار دولار عام 1970 وزاد إلى سبعة أمثاله في مجرى السبعينات ليصل إلى 481 مليار دولار عام 1980م)[40] وإلى 2,4 تريليون دولار عام 1999م)[41] يقول توماس فريدمان وهو من أنصار العولمة ـ الأمركة ـ كما يفهمها وبإيجاز شديد حول قضية القروض. إن أكبر تهديدين للنظام المالي العالمي اليوم هما الأزمات التي يشغلها «المقرضون السيئون»، والأزمات التي يشغلها «المقترضون السيئون» والسؤال الذي يطرحه يقول:

كيف يتسنى لنا إشاعة الاستقرار في هذا الاقتصاد العالمي لكي يكون أقل عرضة للاقتراض السيء؟ والإقراض السيء؟

الجواب كما يرى: بأن النهج الاقتصادي الصحيح هو التركيز على تقوية هذه الدول المقترضة السيئة، بحيث تستطيع الإلتحام بالقطيع، وذلك باتباع خطوات معينة وباختصار أن تتعهد الدول المقترضة السيئة تعهداً جديراً بالثقة بالنهوض بنظام تشغيلها الاقتصادي. وذلك بخفض الميزانية، وإغلاق الشركات وبيوت المال المفلسة وإجراء تعديلات على العملة، وخفض معدلات الفائدة، لحفز الطلب في الداخل واستعادة ثقة القطيع في الخارج وإقناع المقترضين بالإصلاح السياسي، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي حيث الأزمة إذا عصفت ستكون سياسية أكثر منها اقتصادية وكذلك على أن تتضمن الخطوات عملية تجعل من الأسهل على القطيع شراء الشركات في هذه الاقتصاديات الضعيفة، ويدافع الكاتب عن نفسه بقوله: «إن هذه النقطة بالذات تبدو وكأني أحاول أن أجعل العالم آمناً ورخيصاً للرأسمالية الأمريكية، كلا لست كذلك كما يقول، وإنما أحاول أن أجعل العالم آمناً للعولمة والتدمير الخلاق، وهما أمران جوهريان للنظام الرأسمالي للقضاء على الشركات المتعثرة، واستبدال شركات أخرى بها».

الآن ماذا يقول أصحاب وجهة النظر الأخرى في القروض وفوائدها؟ تقول ميشيل تشودوفيسكي مؤلفة كتاب عولمة الفقر: إنه بحلول منتصف الثمانينات أصبحت الدول النامية مصدرة صافية لرأس المال الصالح للبلدان الغنية، حيث إن المؤسسات المالية الدولية قد أعادت تمويل الدين أساساً نيابة عن البنوك التجارية والدائنين الرسميين، ومن خلال فن إعادة جدولة الديون الدقيق، يؤجل سداد الدين الأصلي في حين تنفذ مدفوعات الفوائد (وتفرض) نقوداً جديدة للدول التي وصلت إلى حافة الإفلاس لتمكينها من سداد متأخراتها من فوائد الديون القديمة حتى تتجنب الإعسار مؤقتاً، وهكذا، والدائنون لا يقبلون إعادة الجدولة إلا للدول التي تلتزم بالمشروطيات الأساسية التي تناولناها ـ والمرتبطة باتفاقات القروض)[42].

وعليه فإن تايلاند مثلاً والمصنفة من الدول المقترضة السيئة قامت بناء على الشروط المذكورة في يوم 8 ديسمبر عام 1997، بإغلاق 56 بيتاً من بين كبرى بيوت التمويل في البلاد وعددها 58، ففي يوم واحد أفلست هذه البنوك بسبب انهيار العملة التايلاندية[43].

أما روسيا والمصنفة أيضاً من المقترضين السيئين فأكثر من 50٪ من الورش الصناعية فيها دفعت إلى الإفلاس[44]، وانخفضت القدرة الشرائية الخفيفة فيها بنحو 86٪ عام 1992[45].

أما يوغسلافيا فقد صنف فيها 1,9م. عامل من أصل 2,9م. عامل زائدين، والتقيد العاجل لاجراءات الإفلاس لـ2435 منشأة من أصل 7531 استمر طيلة الحرب الأهلية وبعدها، وفرض الدائنون الخارجيون على الدول التي ورثت يوغسلافيا السابقة براجح إعادة هيكل صناعية مماثلة[46]، إن المجال لا يتسع للوقوف على أكثر من 100 دولة مطبق عليها مشروطيات الدائنين وإعادة الهيكلة، وبشكل عام في هذا الصدد تطلعنا الإحصاءات على حقائق مخيفة، منها أنه في السنين العشر الماضية، عملت 500 شركة من

أكبر الشركات العالمية على تسريح 400 ألف مأجور في المتوسط كل سنة، وهذا على الرغم من ارتفاع أرباحها بصورة هائلة وذلك إلى درجة أن إحدى الشركات منحت للمساهمين فيها مبلغ (5) ملايين دولار لكل منهم كمنحة[47]، كذلك تشير أرقام البنك الدولي إلى أن 1,3 مليار نسمة دون خط الفقر[48] وحسبما تقول منظمة العمل الدولية يعاني من البطالة مليار من البشر أي ما يقرب من ثلث قوى العمل العالمية[49]، هذا بالرغم من تطمينات فوكوياما التي يقول فيها بأن المجتمعات الليبرالية تكرس نفسها من أجل إزالة المسببات التقليدية للاّمساواة، حيث إن كل الديمقراطيات الحديثة تقريباً توجه سوق العمل وتقوم بإعادة توزيع مداخيل الأغنياء على الفقراء[50].

والنتيجة المستخلصة أن تركيز الثروة والنمو الاقتصادي في إطار العولمة والليبرالية القائم على التقدم التكنولوجي يؤدي في إطار الخوصصة والمشروطيات إلى اتساع دائرة الفقر والبطالة، التي ستؤدي بدورها إلى أزمات اجتماعية واقتصادية وبالتالي سياسية.

بعد هذا الإيجاز عن معاناة الشعوب الحقيقية تعالوا لنرى هل الولايات المتحدة منسجمة أو متجانسة في تحديد دور الحكومة بتعاملها مع العولمة في الداخل والخارج؟ هل لها مصلحة فيها؟

بداية يؤكد توماس فريدمان (بأن الذي حدث على مستوى العالم لم يكن على حساب الولايات المتحدة من بعيد أو قريب، ولقد أدى كما يقول إلى أدنى معدل بطالة في أمريكا منذ خمسين عاماً)[51].

وفي مكان آخر يقول: إن أمريكا لديها مصلحة قومية مشتركة تسعى لتحقيقها في نظام العولمة اليوم، ولديها دور هائل تقوم به، وبكلمات أخرى بسيطة يقول: بما أننا الدولة التي تستفيد أكثر من غيرها من التكامل الاقتصادي العالمي، فإن وظيفتنا هي التأكد على أن العولمة مستمرة، وعلينا مسؤولية أن نكون مؤثرين... إن إدارة العولمة دور لا تجرؤ أمريكا على

التخلي عنه، إنها مصلحتنا القومية الرئيسية اليوم، والحزب السياسي الذي يدرك ذلك قبل الآخر هو الحزب الذي سيمتلك الجسر الحقيقي نحو المستقبل[52]. وهناك كما يرى أربع هويات رئيسية للتعامل مع العولمة، داخل الولايات المتحدة وخارجها لأمريكا وكل الدول.

فما هي هذه الهويات الأربع:

1 ـ دعاة التكامل: أولئك الذين يرحبون حقاً بالعولمة باعتبارها إما خير وإما أمر حتمي ويريدون تعزيزها بمزيد من التجارة الحرة، والإنترنت، والبريد الإلكتروني، وذلك بغرض الحصول على تكامل عالمي طيلة 24 ساعة وصولاً إلى الفضاء المعلوماتي (السايبرسبيس).

2 ـ دعاة الانفصال: وهؤلاء أناس يعتقدون أن التجارة الحرة ليست أمراً حتمياً، كونها تزيد من فجوات الدخول، وتؤدي إلى حياة تسيطر عليها قوى أسواق بعيدة بلا هوية، وهم يريدون وقف العولمة عند حدودها.

وهذان الاتجاهان يمثلان خط العولمة الأفقي في الشكل الذي صممه لتوضيح هذا الغرض فإما الانفصال وإما التكامل.

أما محور التوزيع في الخط الذي يسير من أعلى إلى أسفل فيمثل نوع السياسات التي يجب أن تتبناها الحكومة.

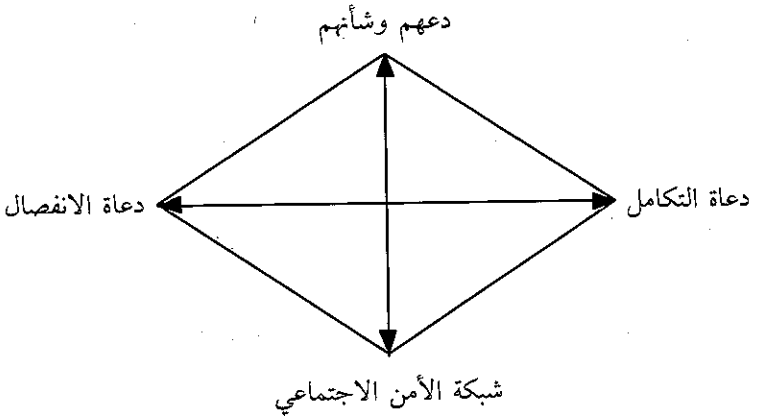

3 ـ دعاة شبكة الأمن الاجتماعي: العولمة يكتب لها الاستمرار حسب رأيهم مع الديمقراطية بالمعنى الاقتصادي والسياسي، ويعني ذلك سياسياً تشجيع الأخذ بالديمقراطية في الدول النامية التي تنضم إلى نظام العولمة، وتخفيف آثار السقوط على الذين تخلفوا عن الركب.

4 ـ أما دعاة دعهم وشأنهم: فهؤلاء الناس يرون أن العولمة تعني أن الفائز يحصد كل شيء وأن الخاسر يترك لشأنه، أنهم يريدون تقليص الحكومة وشبكات الأمان وأن يترك للناس الفرصة الحقيقية لحصاد ثمار عملهم أو دفع ثمن قلة كفاءتهم ويضيف الكاتب أنه يمكن التعرف على جميع اللاعبين في الحقل السياسي الأمريكي اليوم عن طريق هذا الشكل أفضل من التعرف عليهم بالتصنيفات القديمة ديمقراطي وجمهوري ومستقل، وهذا التطور بإمكانك تطبيقه على أي دولة في العالم.

ويرى الكاتب «إنك لا تجرؤ اليوم أن تكون من دعاة العولمة دون أن تكون ديمقراطياً اجتماعياً (أي من دعاة شبكة الأمان الاجتماعي، لأنك إذا لم تزود من لا يمتلكون في مجتمعك بما يساعدهم على الصمود فسوف يفرزون في نهاية الأمر ردة تنزع بلادك من العالم.. وإذا كنت كذلك فلن تستطيع بدون التكامل مع العالم توليد الدخول التي أنت بحاجة إليها لكي تستمر في رفع مستوى المعيشة ورعاية أولئك الذين تخلفوا عن الركب)[53].

ولكن لنرى ماذا تقول وجهة النظر الأخرى عن التكامل والفضاء السبرنيني حسبما ورد عند توماس فريدمان.

يقول الجابري «الفضاء السبرنيني، وطن لا ينتمي إلى الجغرافيا ولا التاريخ، هو وطن بدون حدود وبدون ذاكرة وبدون تراث، إنه الوطن الذي تبنته شبكات الاتصال المعلوماتية الالكترونية»[54] إذا كان الأمر كذلك فماذا بقي للدول وللسيادة.

يجيب الجابري في مقال آخر بأن السياسة في أصل معناها اليوناني تعني تدبير شؤون المدينة، والعولمة تعني أول ما تعني رفع الحواجز

والحدود أمام الشركات والمؤسسات الدولية، الاقتصادية منها والاعلامية، لتمارس سلطتها بوسائلها الخاصة ولتحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام وبالخوصصة تنزع ملكية الأمة لصالح رأس المال الداخلي والخارجي، وتصبح الدولة مؤسسة لا تملك وبالتالي لا تراقب، ودورها تسهيل حركة انتقال النقد والإعلام لصالح الشبكات الدولية[55].

ودول هذا حالها لا ينتظر منها بالتأكيد كفالة حقوق المواطن.

وفي معرض رد د. صادق جلال العظم على سؤال مفاده: «هل العولمة قدر كاسح ولا سبيل لمقاومته وستؤدي إلى تلاشي الدولة؟ يقول: يبدو لي أحياناً أن الجواب بالايجاب، جزئياً، على أقل تعديل، أي يمكن للعولمة أن تكون قدراً كاسحاً لكن دون أن تؤدي إلى تلاشي الدولة وسيادتها، تماماً كما كان الأمر بالنسبة للإمبريالية الكلاسيكية وبالنسبة لقدرها.

لكن يبدو لي في أحيان أخرى أن الجواب الأقرب للصواب هو أن العولمة مملكة الضرورة والقدر والمصير من مواقع المركز ومواقع الممسكين بزمام الأمور فيه، وليس بالضرورة من مواقعنا نحن، وإن الجواب الفعلي على أرض الواقع يتوقف أيضاً على ما نفعله نحن أهل الأطراف، على كل حال أترك السؤال مفتوحاً وكذلك الجواب[56].

والآن تعالوا لنرى من مواقع المركز والممسكين بزمام الأمور فيه حسب تعبير د. صادق جلال العظم، لنرى صورة العالم الذي سنعيش فيه وموقعنا منه؟ هل سنكون طرفاً أو سنستمر كموضوع؟

هناك عدة تصورات للعالم في القرن الجديد منها التالي:

أولاً: عالم واحد قائم على التعاون والانسجام يمثله طرح فرنسيس فوكوياما في نهاية التاريخ والإنسان الأخير.

ثانياً: عالم تشكل الهوية الحضارية فيه نماذج التماسك والتفكك والصراع يمثله طرح صمويل هنتنغتون في صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي.

ولنحاول بإطلالة سريعة النظر إلى العالم من خلال الطرحين المذكورين. حيث يؤكد فوكوياما على حتمية انتصار الرأسمالية[57] ويتفق مع نظرية التحديث التي أصبحت أكثر إقناعاً حسبما يرى سنة 1990 مما كانت عليه قبل خمسة عشر عاماً حيث تقول (بأن جميع البلدان تقريباً التي نجحت بتحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي عملت على التمثل ببعضها، حتى ولو كان هناك تنوع كبير في المسارات التي تستطيع البلدان أن تسلكها إلى نهاية التاريخ، إلا أنه ليس هناك ترجمات كثيرة للحداثة خارج الترجمة الديمقراطية الليبيرالية للرأسمالية التي تمتلك مظاهر النجاح الممكن ويضيف جميع البلدان السائرة في درب التحديث، من إسبانيا والبرتغال مروراً بالاتحاد السوفييتي والصين تحركت بهذا الاتجاه)[58].

أما الأكثر أهمية من ذلك فيقول فيه «إننا نسمع دائماً وتكراراً أنه يتعذر على بلد معين أن يصبح ديمقراطياً، لأنه يفتقر إلى تقليد ديمقراطي موجود مسبقاً، فإذا كان هذا الشرط ضرورياً فعلاً، لما أمكن لأي بلد أن يصبح ديمقراطياً بحكم أنه لم يوجد (من بين المجتمعات الديمقراطية) أي بلد (بما في ذلك أوروبا الغربية) لم يعرف قبلاً تقليداً تسلطياً قوياً. إن غياب نظام ديمقراطي سابق لم يمنع ألمانيا أو اليابان أو إسبانيا من النجاح في نقلتها نحو الديمقراطية، ففي الحقيقة، إن الفكرة القائلة إن شعباً معيناً لا يمكنه أن يصبح ديمقراطياً لأسباب ثقافية عميقة تصبح بحد ذاتها عائقاً لا يستهان به أمام الديمقراطية ويضيف أن الخط الفاصل بين الثقافة والسياسة بين الشعوب والدول، ليس واضحاً ألبتة، فالدول تستطيع أن تلعب دوراً مهما وذلك بتشكيل شعوب، أي بتأسيس لغة الخير والشر الخاصة بها وبخلق عادات وتقاليد وثقافات جديدة)[59].

ترى ما مصير الدين، والأمة، والمساواة، وهل هناك أخطار عسكرية تهددنا، في الديمقراطية الليبرالية التي يؤكد فوكوياما حتميتها.

يقول فوكوياما لقد مر زمن كان فيه الدين يلعب دوراً هاماً جداً في السياسة الأوروبية وبعد قرون من المجابهة مع الليبرالية تعلم الدين أن يكون متسامحاً، وفي القرن السادس عشر، كان يبدو غريباً بالنسبة لأغلب الأوروبيين، ألا تستعمل السلطة السياسة بهدف فرض الإيمان في عقيدتهم الطائفية، أما اليوم، فإن الفكرة القائلة إن ممارسة ديانات أخرى مخالفة لعقيدتك يمكن أن تهين تلك العقيدة، أصبحت فكرة شاذة حتى بالنسبة لرجل الدين الأكثر تقوى، وهكذا أصبح الدين تابعاً لمجال الحياة الخاصة، مبعداً على ما يبدو، وبصفة شبه كلية عن الحياة السياسية في أوروبا، لقد انتصرت الليبرالية على الدين)[60].

لكن هذا لا ينكر كما يبدو (أن أقوى أشكال الحياة الجماعوية في الولايات المتحدة تجد أصولها في تشاطر القيم الدينية وليس في المصالح العقلانية أنانية الطابع)[61] إن المجتمعات الرأسمالية الأكثر نجاحاً كما يقول فوكوياما ـ بلغت الذروة (في ازدهارها الاقتصادي)، لأنه كانت لديها أخلاقية عمل لا عقلانية أساساً (قبحداثية)[62] ويقول ينبغي ألا نفاجأ بكون قوة الحياة الجماعوية قد تدهورت في أمريكا: فهذا التدهور لم يحصل بالرغم من المبادىء الليبرالية، ولكن بسبب هذه المبادىء... إن الديمقراطية الليبرالية لا تكتفي بذاتها، فالحياة الجماعوية التي تخضع لها ينبغي أن تجيء في التحليل الأخير من مصدر آخر غير الليبرالية ذاتها... إن الذين صنعوا المجتمع الأمريكي لم يكونوا عقلانيين معزولين يحصون مصالحهم، لقد كانوا في أغلبيتهم الساحقة أعضاء في جماعات دينية ملتحمين بواسطة قانون أخلاقي مشترك وبالإيمان بالله)[63].

(أما القومية فهي ظاهرة ليست عقلانية، كون الكرامة التي يطلب

القوميون الاعتراف بها ليست هي الكرامة الإنسانية الشمولية، بل كرامة مجموعتهم القومية)[64]، هذا ويبدو للنزعات القومية تاريخ معين حيث تكبر عند التحول نحو المجتمع الصناعي، فكانت القومية أساساً انتاجاً لحركة التصنيع وللإيديولوجيات الديمقراطية والمساوتية التي رافقتها.

إن النزعة القومية، مثلها مثل الدين كما يقول، غير مهددة بالزوال، ولكن كالدين أيضاً، يبدو أنها فقدت الكثير من مقدرتها على دفع الأوروبيين إلى المجازفة بعيشهم الرغيد في نشاطات امبريالية كبرى من جانب آخر فلقد تبين أن ثمة ثمانية آلاف 8000 لغة على وجه الأرض «طبيعية» 700 سبعمائة منها أساسية، ولكن في المقابل ثمة أقل من مائتي أمة، إن ذلك يبين بوضوح كما يقول فوكوياما، أن الأمم ليست مصادر ارتباط (طبيعية) دائمة بالنسبة للشعوب على امتداد التاريخ، إن الاستيعاب أو إعادة التعريف هما عمليتان ممكنتان دائماً أو بالأحرى عامتان جداً.

وإذا كان التحييد السياسي النهائي للقومية غير ممكن بعد خلال جيلنا ولا خلال الجيل القادم، فإنه لن يغير أبداً من الإمكانية الواقعية جداً لزوال القومية.

أما عن اللامساواة في مجتمع الديمقراطية الليبرالية القادم فيرى فوكوياما: أن اللامساواة الاجتماعية تقسم إلى نوعين، الأول يعزى إلى الأعراف الإنسانية، والثاني يعزى إلى الضرورة الطبيعية، ص 270. فالعقبات التشريعية الخاصة بالمساواة تتعلق بالنوع الأول، أبرتيت (تفرقة عنصرية) قانون اختراع ضرائبي... الخ.

وهنالك العقبات الطبيعية المتعلقة باللامساواة تنشأ عن التوزيع اللامتكافىء للكفاءات والصفات الطبيعية في كنف مجموعة سكانية ما، إذ ليس بمستطاع أي كان أن يصبح عازفاً في جوقة موسيقية.

آثار السوق الرأسمالية: تقسيم العمل وآلية الاشتغال الفظّة للأسواق

نفسها، هذه الأشكال من اللامساواة ليست أقل (طبيعة في الرأسمالية نفسها)، وتقسيم العمل يترافق مع اختلافات مقام المهن نفسها، فعمال التنظيفات يعاملون بتقدير أقل من جراحي الدماغ، والعاطلون عن العمل يظلون بصورة دائمة في مستوى دوني من التقدير.

إن كل محاولة لإعطاء «تقدير متساو» للمحرومين يعني إضعاف الحرية أو تقليص حقوق الفئات الأخرى، وكل دولار تخصصه الحكومة في سبيل الضمان الصحي يعني تنقيص دولار من الاقتصاد الخاص، وكل محاولة لحماية العمال من البطالة تعني بالطريقة نفسها تخفيضاً للحرية الاقتصادية، إن هذا يعني أن التوتر سيظل قائماً بين المبدأين التوأمين، الحرية والمساواة. ومن يدري كما يقول فوكوياما «فقد تأخذ حركة سياسية على عاتقها مستقبلاً بإقناع الفتيان الوسيمين بالزواج من النساء الدميمات، وقد يعد المستقبل تقنيات جديدة للسيطرة على هذه اللامساواة الأصلية من قبل الطبيعة، لإعادة توزيع العناصر الجيدة كالجمال أو الذكاء بطريقة أكثر إرضاءً ويعطي مثالاً على ذلك بكيفية تذليل الحواجز الطبيعية للمعاقين حرصاً على صيانة رغبة الاعتراف لديهم وذلك بتزويد المباني بمداخل خلفية للكراسي المتحركة، وإقامة مصاطب دخول في الأبواب الرئيسية وانطلاقاً مما سبق لا يستبعد فوكوياما أن تعود الشيوعية بشكلها الكلاسيكي فعلاً بيد أن التهديد المنفذ بواسطة الشيوعية ضد الحرية كما يقول كان جد مباشر وجد بيَّن، والمذهب قد أضحى جد فاقد المصداقية، إلى حد أصبح من الصعب أن نتصور اليوم هذا النظام إلا مفرغاً من مضمونه في العالم المتطور)ص 275.

أما عن الخطر العسكري....

فيقول فوكوياما بأن سياسة القوة لا تزال صالحة بين الدول غير الديمقراطية الليبرالية أما داخل العالم، ما بعد التاريخ فتكون أساسية التفاعل اقتصادية، فأوروبا مثلاً ستهيمن عليها قوة ألمانيا الاقتصادية، دون أن تقدم

أي جهد خاص لرفع مستوى الاستعدادات الحربية لديها. 258.

وفي المقابل: سوف يواصل العالم المنخرط في التاريخ صراعاته الدينية والقومية والإيديولوجية وسيواصل العراق وليبيا غزوهما لجيرانهما وخوضهما لمعارك دموية. 258.

وسوف تظل العلاقة بين البلاد الديمقراطية (وغير الديمقراطية) متسمة بالحظر والخوف المتبادلين، وسوف توجد محاور عديدة يصطدم على امتدادها هذان العالمان أهمهما البترول والهجرة ورغم الدرجة المتنامية من الترابط الاقتصادي بينها فسوف يتبقى للقوة الكلمة الأخيرة. 259 ـ 260.

لا يتسع المجال للوقوف مع فوكوياما أكثر فتعالوا لنرى هنتنغتون في صراع الحضارات وكيف يرى عالم العولمة.

هناك عدة تصورات للعالم في القرن الجديد حسبما يرى هنتنغتون يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

أولاً: ـ عالم واحد يمثله طرح فوكوياما الذي تناولناه تفصيلاً.

ثانياً: ـ عالمان نحن وهم، ويرى هنتنغتون أن التقسيم الثنائي للعالم محدود الفائدة فالغرب يشكل كياناً فماذا تمتلك الشعوب غير الغربية فيما بينها غير أنها ليست غربية.

ثالثاً: 184 دولة أكثر أو أقل، الدولة بها ما زالت سيدة، غير أنها لم تعد تتحكم بحركة الأفكار والسلع والأفراد باختصار تخلخلت حدودها بشكل متزايد. 91

رابعاً: فوضى مطلقة، والدولة بغياب الحكومة العالمية والجيش والشرطة، لا تتوانى في سبيل تحقيق مصالحها عن تحقيق العدالة بنفسها.

كذلك تفاقم النزاعات القبلية والقومية والعرقية والدينية (1993 على سبيل المثال، قدرت الحروب العرقية بـ 48 حالة في العالم، وإن 146 حالة

من النزاعات والمطالب الإقليمية ـ العرقية وقعت في الاتحاد السوفييتي كان من بينها 30 حالة من النزاع المسلح.

خامساً: ويرى هنتنغتون أن النظر إلى العالم في شكل سبع أو ثماني حضارات يزودنا بإطار واضح وسهل لاستيعاب العالم.

مع تأكيده بأن هذه النظرية ليست صالحة إلى الأبد. 422

وإن كان يعتقد أن البعد المركزي للسياسات العالمية البارزة ستكون صراعاً بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة 63. وأن صدام الحضارات يمثل أخطر تهديد لسلام العالم وأن نظاماً دولياً مبنياً على الحضارات هو الضمان الأكيد ضد حرب عالمية 64. فما هي الحضارة؟

إن الحضارة والثقافة كما يرى يشيران إلى نمط الحياة العام للبشر، وما الحضارة إلا الثقافة كتبت بحروف كبيرة فكلاها يتضمنان المبادىء والمؤسسات وأنماط التفكير.

إن الحضارة تعني أعلى تجمع ثقافي للبشر وأوسع مستوى من الهوية الثقافية يكاد يكون شعب ما قد وصل إليها، ويمكن التحديد بها من خلال كل من العناصر الموضوعية المشتركة مثل اللغة والتاريخ والديانة والعادات والمؤسسات والتعريف بالكيان الذاتي للشعب 128.

وفي موضع آخر يعرّف الحضارات بأنها القبائل الإنسانية وأن صدام الحضارات هو صراع قبلي على المستوى العالمي 367. والحضارات القبائل هي: الصينية، اليابانية، الهندية، الإسلامية، الأرثوذكسية، أمريكا اللاتينية، الأفريقية، والغربية.

ويرى هنتنغتون أن الغرب الذي تفوق على العالم من خلال تطبيق العنف المنظم 120. ما زالت حضاراته هي الحضارة العالمية للعالم 126. بالرغم من أن القوة الغربية بدأت تتقهقر كما يقول. 123.

وللعالم وجهات نظر مختلفة في التحديث والتمدن والعلاقة مع الغرب ـ الحضارة العالمية للعالم. يحددها هنتنغتون بالنقاط التالية.

(أ) رفض كل من التحديث والتمدن على النمط الغربي. كما حدث مع الصين حتى 1842، والأصوليين المسلمين الذين يرمون بأجهزة التلفزيون في الأنهار، ويرفضون ساعات اليد.

(ب) احتضان التحديث والغرب ـ كما فعل مصطفى كمال أتاتورك في تركيا.

(ج) قبول التحديث ورفض الغرب ـ وهكذا فعلت اليابان وسنغافورا والسعودية وإيران إلى حد أقل درجة. 62.

ومع تأكيده السابق على أن الحضارة الغربية هي الحضارة العالمية للعالم إلا أنه يقول بأن الهيمنة الغربية ستأتي نهايتها والانبعاث الديني للثقافات غير الغربية سيطال حتى الحكومات ذات الميول الغربية، حتى إن البديل للحكومات الاستبدادية في العالم الإسلامي سيكون نظام الحكم الإسلامي. 222، والانبعاث ليس مقتصراً على الدين الإسلامي.

ففي مطلع القرن العشرين قام المثقفون الصينيون بتحديد الكنفوشيوسية على أنها مصدر تخلف الصينيين، وفي أواخر القرن العشرين قام الزعماء الصينيون السياسيون، في خط مواز مع العلماء الاجتماعيين الغربيين، بالاحتفال بالكنفوشيوسية على أنها مصدر تقدم الصين، وكذلك الأمر في سنغافورة وتايوان. 209.

أما الانبعاث الإسلامي الذي يتمثل في الحركة الثقافية الفكرية الاجتماعية غير المتطرفة التي تعم العالم الإسلامي، فتجاهل تأثيره على سياسة نصف الكرة الشرقي في أواخر القرن العشرين متساو مع تجاهل حركة الإصلاح الديني وأثرها على السياسة الأوروبية في أواخر القرن السادس عشر. 226

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحكومات السعودية والليبية وغيرها استخدمت عوائد النفط لتحريك وتمويل الإحياء الإسلامي كما يقول، وإن معدلات النمو في المجتمعات الإسلامية دائماً كانت أكثر من 2,0 وكون الحجم الأكبر من السكان يحتاج إلى موارد أكثر وبالتالي يميل إلى الضغط على الشعوب الأخرى، فالنمو السكاني الإسلامي بالتالي يعتبر عاملاً رئيسياً مساهماً في الصراعات على طول حدود العالم الإسلامي بين المسلمين والشعوب الأخرى. 231

ويضيف أن بعض الغربيين ومن ضمنهم بيل كلنتون، يطرحون أن الغرب ليس لديه مشاكل مع الإسلام ولكن مع المتشددين الإسلاميين الذين يدعمون العنف، أربعة عشر قرناً أثبتت عكس ذلك، العلاقات بين الإسلام والمسيحية كانت غالباً عاصفة، صراع القرن العشرين بين الليبراليين والديمقراطيين والماركسيين اللينينيين ظاهرة سطحية زائلة مقارنة بالعلاقة التصارعية العميقة والمستمرة بين الإسلام والمسيحية. 370

حتى إن الولايات المتحدة قامت في 17 عملية عسكرية في الشرق الأوسط كما يقول كلها وجهت ضد المسلمين، وكلها مؤيدة من الحكومات الغربية والجماهير الغربية. 382. المشكلة في الغرب ليست الأصولية الإسلامية المشكلة الإسلام.

ويقول (ليس كل الإسلام يقاتل كل الغرب، دولتان أصوليتان (إيران والسودان) وثلاث دول ليست أصولية (العراق، ليبيا، سورية) بالإضافة إلى المنظمات الإسلامية والدعم المالي من الدول الإسلامية. 383. من السعودية العربية يقاتلون الولايات المتحدة، وفي أوقات أخرى بريطانيا وفرنسا ودول غربية أخرى مثل ذلك إسرائيل اليهود بصفة عامة). 380

أما بخصوص إسرائيل الملحقة هنا بالحضارة الغربية، لم يمسها هنتنغتون بعبارة واحدة تدينها علماً بأنه تناول القضايا الحضارية المتداخلة كما

يسميها انتشار الأسلحة، حقوق الإنسان، والديمقراطية والهجرة. 333 ـ 367.

أما مواقفه من ضرب بغداد، وقضية لوكربي، وقضية البوسنة فهي سلبية بوضوح.

والآن وبعد أن رسم لنا خريطة للعلاقات الحضارية. 422. والصراع بينها نجد بأن للإسلام علاقات سلبية مع الأرثوذكسية والأفريقية والغربية والهندوسية، أما الصينية فتبقى علاقته مقبولة معها بالرغم من مناطق الاحتكاك بين المسلمين والصينيين في أندونيسيا وماليزيا، أما اليابان وأمريكا اللاتينية، فعلاقة الإسلام معهما ستحدد وفق التحالفات مستقبلاً.

الخلاصة:

بعد الاطلاع على الأرقام والحقائق التي مرت بنا، وآراء منظِّري المرحلة وتصور أتم لآفاق المستقبل، نصل إلى نتيجة مفادها.

إن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بدا التعبير عنها في حركة مناهضة العولمة، ما زالت في طور النشوء، وسوف تكون لها أبعادٌ من الصعب تحديد مسارها مستقبلاً، لكن الوعي العام الشامل سيقود العالم المتضرر من العولمة في الدول المتقدمة أولاً ومن ثم في الدول الأخرى إلى محاولة تغيير المسار في طرق شتى بدأت في المسيرات وقد تتطور إلى العنف، والعنف المنظم، وإرهاب الدولة، والفوضى الشاملة، التي قد يتم تجاوز القوانين الوطنية والدولية فيها بصورة قد تبدو المسألة القانونية والأخلاقية فيها ليست سوى شبح قد انهار.

وباختصار قد ندخل في مرحلة من (النضال) أو (الإرهاب) لم يعتَدْها العالم ولم يتصورها، أساسها المعلوماتية الدقيقة والدراسة المنظمة، وليس بالضرورة أن لا يدافع الأمريكي بطريقة ما عن مظالم الأنظمة في أي مكان، بما فيها المظالم الأمريكية، في أمريكا أو فلسطين.

الهوامش

(1) ريتشارد هيموت/العولمة والأقلمة. الإمارات، 1998. ص 28.
(2) غارودي/ حفارو القبور، بيروت، منشورات عويدات 2000 ص 6.
(3) أخبار التخاصية، الأردن، عمان، العدد 9. شباط 2001 ص 2.
(4) د. منير الحمش العولمة ليست الخيار الوحيد/ سورية/ دمشق/ ط ص 5 ـ 6 كذلك يمكنك مراجعة هانس بيترمارين وهارالد شومان/ فخ العولمة سلسلة عالم المعرفة 238 ـ الكويت/ 1998 ـ ص 201.
(5) د. ريتشارد هيموت، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط 1998 ـ العولمة والأقلمة، اتجاهان جديدان في السياسة العالمية. ص 3.
(6) راجع بهذا الخصوص د. إحسان هندي. مبادىء القانون الدولي العام في السلم والحرب دمشق ـ دار الجليل للطباعة والنشر ط 1984 ص 9.
(7) د. برهان غليون د. سمير أمين. ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، سورية/ دمشق دار الفكر المعاصر ط 1999. ص 21 ـ 46 ـ 170.
(8) المرجع نفسه ص 80.
(9) د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم، ما العولمة. سورية دمشق دار الفكر المعاصر ط1 1999 ص 73.
(10) المرجع نفسه ص 125.
(11) المرجع نفسه ص 258.
(12) توماس ل . فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مصر، القاهرة الدار الدولية للنشر والتوزيع ط 2000 ص 492 وما بعدها.
(13) د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية ط. بيروت 1997 ص 139.
(14) توماس ل. فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مرجع سبق ذكره ص 162.
(15) د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مرجع سبق ذكره ص 140.
(16) ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، مصر، سطور، 2000 ص 65.
(17) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، وإعادة بناء النظام العالمي، ليبيا، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 1999ص 334.
(18) المرجع نفسه ص 516.

(19) ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، مرجع سبق ذكره ص 28.
* راجع بهذا الخصوص د. منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، مرجع سبق ذكره ص 34.
(20) ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، مرجع سبق ذكره ص 29.
(21) المرجع السابق ص 30.
(22) هانس بيتر مارين، هارالد شومان/ فخ العولمة، الكويت، عالم المعرفة 1998 ص 11.
(23) ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، مرجع سبق ذكره ص 32.
(24) فرنسيس فوكوياما/ نهاية التاريخ/ مرجع سبق ذكره ص 132.
(25) ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، مرجع سبق ذكره ص 79.
(26) هانس بيتر مارين، وهارالد شومان/ فخ العولمة/ مرجع سبق ذكره ص 28.
(27) توماس ل. فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون/ مرجع سبق ذكره/ ص 411.
(28) المرجع نفسه ص 436.
(29) المرجع نفسه ص 414.
(30) توماس. ل. فريدمان / السيارة ليكساس وشجرة الزيتون / مرجع سبق ذكره. ص 397.
(31) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان، مرجع سبق ذكره ص 98.
(32) د. محمد عابد الجابري/ قضايا في الفكر المعاصر / مرجع سبق ذكره ص 141.
(33) توماس. ل. فريدمان / السيارة ليكساس وشجرة الزيتون / مرجع سبق ذكره. ص 397.
(34) الشاهد 2000 عدد تموز ـ آب ص 80.
(35) د. محمد عابد الجابري / قضايا في الفكر المعاصر / مرجع سبق ذكره ص 140.
(36) هانس بيتر مارين وهارالد شومان / فخ العولمة / مرجع سبق ذكره ص 11.
(37) ميشيل تشوسودو، عولمة الفقر ـ مرجع سبق ذكره. ص 311.
(38) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مرجع سبق ذكره ص 118.
(39) راجع د. محمد عابد الجابري / قضايا في الفكر المعاصر / مرجع سبق ذكره ص 140. ويمكن مراجعة هانس بيتر مارين وهارالد شومان / فخ العولمة/ مرجع سبق ذكره ص 210 ـ 222.
(40) الشاهد 2000 عدد تموز ـ آب ص 80.
(41) ميشيل تشوسودوفيسكي / عولمة الفقر/ مرجع سبق ذكره ص 41.
(42) توماس ل. فريدمان / السيارة ليكساس وشجرة الزيتون/ مرجع سبق ذكره ص 266.
(43) المرجع السابق ص (559 ـ 574).
(44) ميشيل تشوسودوفيسكي / عولمة الفقر/ مرجع سبق ذكره. ص 46.
(45) توماس ل. فريدمان / السيارة ليكساس وشجرة الزيتون / مرجع سبق ذكره ص 5.
(46) ميشيل تشودسودوفيسكي/ عولمة الفقر/ مرجع سبق ذكره. ص 262.
(47) المرجع السابق ص 308.
(48) المرجع السابق ص 277.
(49) د. محمد عابد الجابري. ص 142.
للتوسع بدور الشركات المتعددة الجنسيات راجع د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم

في العولمة، مرجع سبق ذكره ص 140 وما بعدها ويذكر في ص 151 من الكتاب المذكور أن حجم المبيعات السنوية لشركة الجنرال موتورز يساوي الناتج القومي الاجمالي إلى سويسرا + الباكستان + جنوب أفريقيا. وشركة شل مبيعاتها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لـ إيران + فنزويلا + تركيا. ويذكر توماس فريدمان في كتابه السيارة ليكساس وشجرة الزيتون ص 180 بأن أسهم شركة الميكروسوفت تساوي 380 مليار دولار.

(50) ميشيل تشوسودوفيسكي عولمة الفقر مرجع سبق ذكره ص 298
عتبة الفقر في الولايات المتحدة حسب إدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية تساوي «11» دولار مقابل دولار واحد في اليوم الذي يستخدمه البنك الدولي بالنسبة للبلدان النامية.

(51) المرجع السابق ص 310.

(52) فرانسيس فوكوياما. نهاية التاريخ والإنسان الآخر / مرجع سبق ذكره ص 270 ـ 271.

(53) توماس فريدمان «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون» ص 548.

(54) المرجع نفسه ص 542.

(55) المرجع نفسه ص 546.

(56) محمد عابد الجابري قضايا في الفكر المعاصر/ مرجع سبق ذكره ص 148.
الفضاء السبرنيني ـ نسبة إلى السبرنيتك وهو العلم الذي يدرس طرق سيلان المعلومات ومراقبتها عند الكائنات الحية، داخل الأجهزة الآلية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية.

(57) المرجع نفسه ص 131.

(58) د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم، ما العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 199.

(59) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير ص 115.

(60) المرجع نفسه ص 143.

(61) المرجع نفسه ص 20.

(62) المرجع نفسه ص 254.

(63) المرجع نفسه ص 300.

(64) المرجع نفسه ص 220.

(65) المرجع نفسه ص 301.

(66) المرجع نفسه المرجع من ص 250 ـ 257.

* ارتأينا أن نشير إلى الصفحة التي تم الاقتباس منها مباشرة كون المقتبس في مرجعين فقط.